

الإستشارة في يومها الأخير: هل يستشير الشعبوي فعلا؟

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

أمام تحديات حقيقية في فترة ما بعد الإستشارة.

قبل التعرض لهذا المعطى، يمكن القول أن كل الأسباب للتصريح بفشل الإستشارة الوطنية متوفرة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

-تمثل أعداد المشاركين فيها نسبة 7.23% من الجسم الإنتخابي في حال اعتماد أرقام الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات إثر إنتهاء الانتخابات الرئاسية لسنة 2019. وهو 7 ملايين و155 ألف ناخب مسجل. وتتراجع النسبة أكثر باحتساب 2 مليون و500 ألف شاب غير مسجل، حسب تصريح عضو الهيئة، القاضي فاروق بوعسكر، لتصل إلى 5.358%.

-كانت الإستعانة بموارد الدولة وتسخير الموظفين من معتمدين وموظفين وبلديات وتعاون مع الهلال الأحمر التونسي، وحضورهم في الفضاء العام، غير ذات جدوى. الأمر الذي يجعل تصريح وزير الرياضة في مناسبات عديدة، ثم رئيس الجمهورية في خطاب 20 مارس، بأن الإستشارة لم تستعن بموارد مالية للدولة لا معنى له. ذلك أن الإستعانة بموارد الدولة وتسخيرها لا تعني بالضرورة توفير موارد مالية. ففتح فضاءات المبيئات الجامعية والمؤسسات التعليمية ودور الشباب بالإضافة إلى الملتصقات والفيديوهات الترويجية عبر دعوة شخصيات إعلامية ورياضية وفنية وأكاديمية يمثل سياسة رسمية وتوجه يضع كل مؤسسات الدولة على ذمة فكرة أعلن عنها الرئيس في خطاب، دون أن يكون لها أساس وأثر

إلى حدود مساء اليوم الأحد 20 مارس، بلغ عدد المشاركين في الإستشارة الوطنية 534915 مشارك. تتوزع الفئات المشاركة بين 366210 ذكرا و168705 أنثى حسب الموقع الرسمي. رغم كل الجهود المبذولة من قبل الرئيس وأنصاره في الدعاية لها إلا أن الأرقام لم تصل إلى المليون مشارك، الذي أعلن عنه البعض من أنصار الحملة التفسيرية. وهو توقع وتفكير رغبوي حفزه الطابع الشعبوي الذي كان يتوقع أن تكون الأرقام أكبر من ذلك أصلا. الأمر الذي جعل بعض الصفحات الرئيسية المساندة للرئيس تروج لمقارنة بين أعداد المشاركين وأعداد الناخبين الذي صوتوا لحركة النهضة في الانتخابات التشريعية الأخيرة [400 ألف]. تحولت الإستشارة بذلك من إستشارة حول رؤى وأفكار ورغبات الشعب لتكشف عن دورها في صياغة رهان السلطة والحكم الجديد. وهو فعليا دورها الوحيد والحقيقي الذي استتر بالتعبير عن إرادة الشعب الحقيقية. ترجع هذه المفارقة إلى العمق الشعبوي لتوجهات الرئيس وأنصاره وتظهر في كل مرة تتعطل فيها القرارات والإجراءات المتبعة.

يبدو الطابع الشعبوي حاضرا بقوة، حيث أنه يفترض منذ البداية ودائما تطابقه مع الشعب. فهو لا يفشل ولا يتعطل في تمثيلته تلك. أما في حال تأكد ذلك، يسعى للإنكار وتصعيد فشله ليروج له كنجاح. كل فشل خارجي بسبب المؤامرات لا غير. ويتحرك لذلك الرئيس وأنصاره في اتجاه واحد حسب الجدول الزمني الخاص بهم. ما يضع الساحة السياسية في تونس

يجعل من كل النصوص القانونية والإجراءات والمؤسسات شفافة ومتجاوزة لصالح المرغوب والمأمول ضمن الحالة الشعبوية.

سبق لعدة منظمات وطنية وناشطين أن تعرضوا للنقائص الجوهرية التي تخللت إعداد الإستشارة بدء بغياب التشاركية والتسرع وتغييرها قبل وبعد إنطلاقها، بالإضافة الى ضعفها التقني والمضموني. وهي تنضاف الى طابعها الشكلي التبريري للجدول الزمني الخاص برئيس الجمهورية. لا يمكن لذلك أن يقبل الرئيس وأنصاره الحديث عن أية فشل، فرغم محدوديتها تبقى دعما للتحول "...الديمقراطي في تونس، وذلك وفق آلية غير تقليدية، في نهج تشاركي يتيح المفهوم المشترك لمستقبل تونس" وأداة لجعل "...المواطن التونسي فاعلاً حقيقياً في عملية تطوير مفاهيم جديدة للخيارات الأساسية المرتبطة بالنظام السياسي والانتخابي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في تونس"، وأيضا فرصة الشعب "المالك الوحيد للسلطة، {ل}تحديد الإصلاحات الرئيسية التي يتطلع إليها. وستضع إطاراً ديمقراطياً للتداول حول مختلف المقترحات التي من شأنها أن تساعد في مواجهة التحديات الحالية التي تواجه التونسيين في مختلف المجالات"، كما جاء في الموقع الرسمي الخاص بها. هي عرض لجوهر مسار آحادي يرفض أية اختلاف معه. هي فعليا مُحددة مسبقا.

لما سبق أثره على بقية مراحل الجدول الزمني المعلن عنه، بدء بـ لجنة الأمر عدد 117 التي ستكلف بتأليف مخرجات الإستشارة، والتي سيستعين بها الرئيس، أو الاستفتاء. خلال الفترة المعدة لها لم يكن صعبا توقع مآلاتها ذلك أن التوجهات

قانوني حقيقي. تأخذ الإستشارة مشروعيتها من حالة الإنفراد بالمسار والإلتفاف حول الرئيس التي أدت إلى تسخير كل شيء بهدف إنجاحها. لكن الأرقام أثبتت عكس ذلك.

-تحولت الإستشارة إلى هاجس حقيقي لدى رئيس الجمهورية. بعد أن عبر عن ذلك أمام وزير تكنولوجيا الإتصال، كان آخر تأكيد أمام وزير الداخلية نفسه. وهو معطى له دلالاته. بعد أن كانت موضوعا "إتصاليا" في إطار البحث عن بلورة الإرادة الشعبية {كما هي في ذهن الرئيس وتصورات مناصريه}، أصبحت موضوعا يستحق إهتمام السلطة الأمنية. بالنظر إلى أن الأخيرة قد تحولت إلى الفضاءات المفضلة لرئيس الجمهورية من أجل خطابه ليلا، لمواجهة المتأمرين، فالإستشارة ليست ببعيدة عن ذلك. هي هدف للمتأمرين والفاستدين ممن يستحق العقاب من السلطة التي تتبلور عبر القوة الأمنية. هي اليوم على حقيقتها جزء من استعراض القوة لمنظومة الحكم التي تتشكل في تونس.

-يُمعن أنصار الرئيس في حملته التفسيرية في الدفاع عن الإستشارة الوطنية. فقد ربط الأستاذ أحمد شفتي على صفحته الشخصية في الفيسبوك بين الأمطار وأرقام الإستشارة. لعله يبدو للبعض ربطاً لمعطيات غير أساسية مبنية على تصريح فرد واحد، إلا أنها فعليا تضعنا في الحالة الشعبوية المسيطرة اليوم. تبحث لذلك عن كل ما يبرهنها في أفق العاطفة والإعجاز والقوة...ألنسنا كما صرح الرئيس دائما مُقدمون على تاريخ جديد؟ للأسف تتحرك السلطة والدولة والقانون في فضاء لا يمكن التوافق حوله بين جميع المواطنين،

الكبرى لمشروع البناء القاعدي ظهرت للعيان. تداول الوسط السياسي مشروع مرسوم قانون جديد للجمعيات يمثل تهديدا حقيقيا لدور المجتمع المدني باعتباره يلحقه بالسلطة التي تتوسع في أدوات الرقابة بحجة محاربة الفساد. رغم أن القانون القديم فيه من الأدوات ما يكفي، إلا أن تصور المجتمع المدني في البناء القاعدي المأمول يبقى الأولوية. ينطبق نفس الأمر على ما رُوج طويلا عن الأحزاب السياسية. المجتمع المدني والسياسي والمجتمع ككل في ذهن الرئيس وأنصاره واحد ويتطابق مع السلطة والدولة. لذلك يمكن القول أن الرئيس لم يكن بصدد الإستشارة بل كان يسعى إلى إظهار ما هو مُفترض في إرادة الشعب. يمكن أن يتم التمديد فيها، كما يمكن أن يتم الإكتفاء بها. في كل حالاتها تؤدي الإستشارة دورها دائما.

إن السؤال المطروح اليوم: كيف يمكن إخراج الرئيس من شعبيته؟ وأنصاره من هوس مشروع البناء القاعدي؟ في الوقت الذي تم تسخير كل شيء لصالحهم؟ أية مستقبل لكل دعوات الحوار؟ يبدو أن هذه الأسئلة تجد إجابتها في لحظة إنفجار الأزمة في وجه الجميع، خاصة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية...